

Distr.: General
26 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٠ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات

الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية

المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في

الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهتان

إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للجمهورية العربية

السورية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طياً رسالة من معالي السيد وليد المعلم، وزير الخارجية في

الجمهورية العربية السورية، مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام

ورئيس الجمعية العامة تتعلق بالانتهاكات الأخيرة في الجولان السوري المحتل (انظر المرفق).

أكون ممتناً لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية

العامة في إطار البنود ٣٦ و ٥٢ و ٦٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسحب مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وتحولها إلى مزارع المستوطنين. ورغم أن مجمعات المياه الاصطناعية لدى سلطات الاحتلال مليئة بالمياه إلا أنها قامت بضخ مياه البحيرة إلى هذه المجمعات.

لقد أدى هذا الإجراء الإسرائيلي المخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة إلى تكبد المواطنين السوريين في الجولان خسائر مادية تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار ويتوقع أن تزيد بحوالي عشرة ملايين دولار بنهاية هذا العام، جراء نفوق الأسماك وتساقط ثمار أشجار التفاح في المزارع التي ترويه مياه البحيرة وجفاف أشجار البساتين. وقد أدى سحب المياه إلى تقلص مساحة البحيرة وتحول المنطقة إلى منطقة شبيهة بالصحراء.

وجدير بالذكر أن بحيرة مسعدة تتسع لنحو ٧ ملايين متر مكعب من المياه تقوم سلطات الاحتلال ببيع قسم ضئيل منها للمزارعين السوريين في الجولان بأسعار باهظة، ويذهب الجزء الأكبر منها لاستخدام المستوطنات. وبشكل عام يحصل المزارعون السوريون فقط على ٣,٥ مليون متر مكعب من مجموع كميات المياه المتوفرة في الجولان السوري المحتل والتي تسيطر عليها إسرائيل، وبسعر يصل إلى ٣ ملايين دولار، في حين تبلغ حصة المستوطنات من هذه المياه ٣٤ مليون متر مكعب بسعر منخفض يصل إلى ٧ ملايين دولار فقط.

إن سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية المدروسة والهادفة إلى السيطرة على مياه الجولان وحرمان المواطنين السوريين من حقوقهم الطبيعية في مياهه أمر سبق أن نبهنا إليه في تقاريرنا السنوية عن الممارسات الإسرائيلية في الجولان. وجاء الإجراء الإسرائيلي الأخير في سحب مياه بحيرة مسعدة ليشكل كارثة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

إن ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في هذه المنطقة يشكل انتهاكا للشرعية الدولية ولقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الذين طالبا إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل، وهو حرق فاضح لالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

بل إن ما تقوم به إسرائيل يعد انتهاكا للفقرة السابعة من ديباجة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) التي تدعوها إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لحماية الأرض والملكية العامة والخاصة ومصادر المياه. كما يعد انتهاكا للفقرة الخامسة من منطوق نفس القرار التي تنص على أن كافة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهدف تغيير الطابع المادي والتركيبية البشرية، والبنية المؤسساتية للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، هي إجراءات باطلة ولاغية وليس لها أي شرعية قانونية، وفقا لما أكدته قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

إن استمرار إسرائيل في ممارساتها وإحداث تغييرات طبوغرافية على الأرض يعرّي مرة أخرى الأهداف الحقيقية لإسرائيل ووقوفها ضد السلام العادل والشامل في المنطقة، ويشكل استخفافا وانتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة وقرارات الشرعية الدولية.

إن الجمهورية العربية السورية، وانسجاما مع قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تطالب الجمعية العامة والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهما لمنع إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها المستمرة وخاصة في مجال سلب الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها المياه في الجولان السوري المحتل.

نرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البنود التالية من جدول أعمالها:

البند: ٣٦ (الحالة في الشرق الأوسط).

البند: ٥٢ (تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة).

البند: ٦٠ (السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية).

دمشق في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

(توقيع) وليد المعلم

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية